

فلسفة المعنى وقراءة النصّ الدينيّ
عند فخر المحقّقين
محمّد بن الحسن بن يوسف الحليّ
في نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول
دراسة لسانيّة تداوليّة

د. نضيرة بن زايد

جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ /سكيكدة/الجزائر

*Philosophy of Meaning and Reading the
Religious Text by Fakhr Al-Muhaqiqin
Muhammad bin Al-Hassan bin Yusuf Al-Hilli
In his book (Nihayat al-Ma'moul fi Sharh
Mabadi Al-Usul)
A Pragmatic Linguistic Study*

Dr. Nadira bin Zayed

University of August 20, 1955/Skikda/Algeria

ملخص البحث

إذا تأملنا النصوص المكتوبة، سواء أكانت شعرية أم نثرية، أو الخطابات باختلاف مضامينها الفكرية، نجد لها تقويم على قواعد تحكمها طرق البناء والربط، وهذا لا يتحقق إلا بحسن التدبر والربط؛ وما يميز النصوص والخطابات الإنسانية أنها عبارة عن نصوص رُكبت وبنيت من نصوص مختلفة، بخلاف النص الديني الذي هو أصل النصوص جميعاً، لما يتفرد به من أحكام وبيان لقوله تعالى: ﴿الرَّكْنُبُ أَحْكَمُ مِنْهُ، ثُمَّ فَضِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (سورة هود، الآية ١)، أُحكمت وفُصِّلت المفردة ومعناها، وما تضمنته من تفصيل في الأحكام بين الأمر والنهي، والباطل والحق، والحلال والحرام.

انطلاقاً من المعجزة الإلهية في مفردات الخطاب القرآني، جاء اهتمام الكثير من علماء التفسير والفقه وأصول الفقه، دون أن ننسى علماء اللغة، وكان الاهتمام ينصب على محاولة فهم الأحكام الشرعية الصحيحة واستنباطها من حيث المعنى، ومقصد الشارع، إذ دُوِّنت مدونات عدة محاولة من مؤلفيها البحث في معنى النص الديني، وفهم سياقاته، وهذا لا يتحقق إلا بشروط وأسس محددة؛ للوصول إلى معنى الشارع ومقصده، ومن ثم الوصول إلى استنباط حكم شرعي صحيح.

وقد اخترنا مدونة (نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول)؛ لما تضمنت من قواعد موعلة فيما يسمّى في الدراسات الحديثة بـ(اللسانيات التداوليّة)، والتي من خلالها

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحقِّقين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسانيَّة تداوليَّة

سنعالج قضيَّة المعنى، ومنها سنحاول بيان أهمِّ الأسس التي انتهجها صاحب المدونة واستخلاصها؛ للوصول إلى استنباط أحكامٍ شرعيَّةٍ صحيحة.

من هنا يمكن طرح الإشكاليَّات الآتية:

- ما المقصود بفلسفة المعنى؟.
- ما الفرق بين النصِّ والخطاب؟.
- وما القضايا التي تعالجها قضيَّة المعنى وفقًا للدراسة التداوليَّة من خلال هذه المدونة؟.

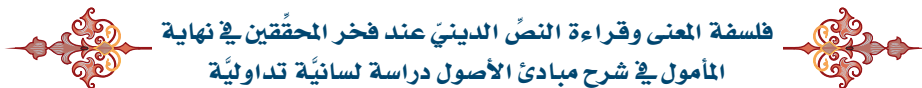
الكلمات المفتاحيَّة: المعنى، الدراسة التداوليَّة، النصُّ الدينيُّ، أصول الفقه.



Abstract

If we contemplate the written texts, whether they are poetic or prose, or discourses of different intellectual contents, we find that they are based on rules governed by methods and linking methods, and this can only be achieved with good reflection and linking. What distinguishes human texts and discourses is that they are texts composed and built from different texts, unlike the religious text, which is the origin of all texts, due to its unique rulings and clarification of the Almighty's words. **(Alif, Lam, Ra. [This is] a Book whose verses are perfected and then presented in detail from [one who is] Wise and Acquainted)** (Surat Hud, verse 1), the word and its meaning, and the details it contained in the rulings between command and prohibition, falsehood and truth, and what is permissible and what is forbidden.

Based on the divine miracle in the vocabulary of the Qur'anic discourse, the interest of many scholars of interpretation, jurisprudence, and fundamentals of jurisprudence came, without forgetting the linguists. In the meaning of the religious text, and



understanding its contexts, and this can only be achieved under specific conditions and foundations. To reach the meaning and purpose of the legislator, and then to reach a correct legal ruling.

We have chosen the book (Nihayat al-Ma'moul fi Sharh Mabadi Al-Usul); Because it contains deep rules in what is called in modern studies (pragmatic linguistics), through which we will address the issue of meaning, and from them we will try to explain and extract the most important foundations adopted by the author of the blog; To reach the deduction of valid legal rulings.

Hence, the following problems can be raised:

- What is meant by the philosophy of meaning?
- What is the difference between text and discourse?
- What are the issues addressed by the issue of meaning according to the pragmatic study through this blog?

Keywords: meaning, pragmatic study, religious text, fundamentals of jurisprudence.

المداخلة

مما لا شكَّ فيه أنَّ قضية المعنى نالت اهتمام العديد من الأمم السابقة التي اهتمت باللغة، إذ تعدُّ هذه الأخيرة أهمَّ خصائص الإنسان، التي تميّزه عن غيره من المخلوقات الحيّة، حيث إنَّما بتفكيره وعقله، وهذا الفضل لم يتحقّق إلاّ بمزج اللّغة؛ لقوله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٢﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ (سورة الرحمن، الآية ٣-٤)، وقوله أيضًا: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (سورة البقرة، الآية ٣١).

وقد تشكّلت ملامح الاهتمام بما يسمّى بعلم الدلالة، بخاصّة عند الفلاسفة واللغويين والمفسّرين والأصوليين على اختلاف مذاهبهم ورؤاهم الفكرية، فالناظر إلى مدوّناتهم يجد تفصيلات عدّة ومختلفة، بدءًا بتقسيم اللفظ أو (الكلمة، المفردة)، وهذا هو ميدان الدرس الدلاليّ الذي عكف على بيان أهمّ الظواهر اللغوية من أضداد، وتضاد، وترادف، ومشترك لفظي، وحقيقة ومجاز، والكلام المفيد دون غيره، ومحاولة ربط المعاني المتعدّدة للمفردة بمعنى عام يجمعها، والمفردة وعلاقتها بالمعنى وما تركه في النفس البشرية، وقضية ربط الاشتقاقات المفردة وتقلّباتها بمعنى واحد، هذا ما كان واضحًا في أمّهات كتب اللغة العربية، نذكر منها على الترتيب، وعلى سبيل الذّكر لا الحصر، منها: (الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، (الأصول في النحو) لابن السّراج (ت ٣١٦ هـ)، (الخصائص) لابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، (الصاحبي في فقه اللغة العربية) ومسائلها وسنن العرب في كلامها) لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، (أساس البلاغة) للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، (دلائل الإعجاز) للجرجاني (ت ٤٧١ هـ).

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحقِّقين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسائبة تداويبة

وفي أمّهات كتب الفلاسفة العرب، منها: (الألفاظ المستعملة في المنطق)،
و(الحروف) للفارابيّ (ت ٣٩٩هـ)، (الشفاء) لابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، (معيّار العلم في
فنّ المنطق) للغزاليّ (ت ٥٠٥هـ)، إضافةً لكتابه في أصول الفقه المعنون بـ(المستصفى من
علم الأصول)، و(التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ).

وهذا تأكيد على اهتمام العلماء السابقين بما يسمّى بعلم الدلالة، الذي يتضمّن
موضوع المعنى. وقبل الولوج إلى فلسفة المعنى، لا بدّ من بيان الفرق بين الدلالة
والمعنى.



المبحث الأول

الدلالة والمعنى

أولاً: الفرق بين الدلالة والمعنى

ذكرنا سابقاً أن ميدان مصطلح الدلالة كان ظاهرًا عند الفلاسفة، وعلماء اللغة، وعلماء الأصول على حدّ سواء، فعلى سبيل المثال نجد الإشارة إلى الدلالة في مصنّفات علماء اللغة، مثلما يقول الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) في كتاب التعريفات، هي كون الشيء بحاله يلزم من العلمِ العلمُ بشيءٍ آخر، والشيء الأوّل هو الدالُّ، والثاني هو المدلول^(١)، أي إنّ الدلالة هي: «تلك العلاقة الشائعة بين الدالِّ والمدلول، أو ذلك الحدث الذي يكون نتيجة، كما أنّه يقترن على الدالِّ والمدلول»^(٢).

أمّا المعنى، فهو: «القصد الذي يقع به القول على وجهٍ دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلّق به القصد»^(٣).

فالمعنى هو ما نستخلصه من اللفظ، بحيث يكون شائع الاستعمال بين المتخاطبين،

(١) أبو الحسن عليّ بن محمّد الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ): التعريفات، دار التونسية، د. ط، ١٩٧١، ص ٥٥.

(٢) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشير، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، ط ١٢، ص ٧٢.

(٣) أبو هلال العسكريّ: الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٧٩، ص ٢٥.

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحققين في نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسانيّة تداوليّة

بمعنى آخر، هو كما جاء في الوضع اللغويِّ، لكن في سياقات أخرى يخضع للعُرف والشَّرع، بحسب المقام، إضافةً إلى ذلك، فالمعنى هو العلاقة المتبادلة بين الدالِّ ومدلوله.

ثانياً: فلسفة المعنى

إنَّ مصطلح فلسفة المعنى لم يأت من العدم، بل كانت له إرهاصات في الفكر القديم الذي نشأ ضمن موضوع فلسفة اللغة عند اليونان، بدءاً بمحاولة البحث في معاني النصوص الدينيّة، ففلسفة المعنى كانت لها إرهاصات عميقة في الفكر القديم، والعربيِّ خصوصاً، وبما أنَّ العرب كان لهم الاحتكاك الكبير بالأُمم المجاورة، كان التأثير جليّاً في طرح تساؤلات وإشكالات حول اللغة، وهذا عند المناطقة والفلاسفة العرب، إذ استخلصوا أنَّ ما تضمَّنته التساؤلات والإشكالات في القضايا المنطقيّة والفلسفيّة منشؤها اللغة، أي إنَّ الإشكالات اللغويّة لها علاقة وطيدة بالإشكالات الفلسفيّة والمنطقيّة.

إذ بغياب اللغة لن يتحقَّق المعنى، وبخاصّة في القضايا الحملية، فقد جاء في كتاب الامتاع والمؤانسة والمقابسات لأبي حيّان التوحيديِّ في تلخيصه للمناظرة المشهورة بين أبي سعيد السيرافيِّ النحويِّ، وأبي بشر متى بن يونس المنطقيِّ، وكان للنحو الشرف والعلوُّ أمام المنطق^(١)، وقد أضاف إلى تحقيق المعنى الجانب الصوتيِّ، وقد ربطها باللغة اللغويِّ ابن جنِّي في تعريفه للغة، في باب القول على اللغة، وما هي: «أمّا حدُّها فإنَّها أصوات يعبرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم، هذا حدُّها»^(٢)، فابن جنِّي أشار إلى أهميّة الجانب

(١) ينظر: محمود فهّي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربيّة، بيروت، د.ط، د.ت، ص ١٥٢.

(٢) ابن جنِّي: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النجّار، دار الكتاب العربيِّ، بيروت، لبنان، د.ط، =

الصوتيّ في تحقيق المعنى؛ لتحقيق التواصل والمقاصد، ويُضيف إلى ما سبق حول فلسفة اللغة الدكتور محمود فهمي زيدان: «إنَّ فلسفة اللغة عند المناطقة والفلاسفة وعلماء اللغة، وتحديدًا العرب الأوائل، تتضمَّن ثلاثة موضوعات أساسية، هي:

١. البحث اللغويّ ضرورة للمنطق والفلسفة.

٢. علاقة المنطق بالنحو.

٣. اللغة توقيف أم مواضعة إنسانية...»^(١).

نستخلص من هذا القول أنّ اللغة شكّلت أهميّة كبرى لدى العديد من الدارسين، سواء في الفلسفة أو المنطق أو ما تعلّق بفروع اللغة، كلّ ذلك لأجل الوصول إلى ما يسمّى بمصطلح المعنى.

فلسفة المعنى هي قضية تدرج تحت ما يسمّى بفلسفة اللغة، التي تعني الخطاب أو النصّ بين المخاطبين، مع الاحتكام إلى الجوانب (فروع اللغة) من صوت ونحو وصرف وبلاغة، من خلالها يتحقّق المعنى المراد، دون نسيان للسياق وقصد المخاطب.

ثالثاً: المعنى عند الأصوليين

إنّ علماء الأصول قد صنّفوا أبواباً عديدة في بحوثهم؛ لاستنباط الأحكام الشرعية، ومحاولة لفهم النصّ القرآني، واستنباط أحكام شرعية صحيحة، لا يتحقق إلّا بفهم المعنى.

وقد ابتدأ الأمر بتقسيم الدلالة إلى دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، تنطوي تحت الدلالة الوضعية، مثلما هو الحال عند ابن الحاجب والآمدي، أي دلالة اللفظ

=د.ت، ج١، ص٣٣.

(١) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، ص١٥٢.

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحققين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسائبة تداوئية

على المعنى، من هنا يكون العلم بمقصدية المتكلمِّ عموماً، والشَّارح خاصَّة في الإطار
الدينيِّ، وتتنوَّع هذه الدلالات في الأنماط الآتية:

أ. الدلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضِع له، كدلالة الإنسان
على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار، والسقف.

ب. دلالة التضمُّن: وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المتضمَّن له، كدلالة
الإنسان على الحيوان، أو على الناطق وحده، وكدلالة البيت على الجدار، أو
السقف.

ج. دلالة الالتزام: هي استنتاج أمر يكون ملازمًا للمعنى، ولكنه خارجٌ في الوقت
عينه عن ذاته، كدلالة السقف على الجدار، والمخلوق على الخالق، ويسمَّى
السهرورديّ دلالة المطابقة بدلالة القصد، والتضمُّن بالحيطة، والالتزام
بالتطفُّل^(١).

وقد كان تقسيم الدلالات وما يسمَّى بالمعنى إلى تقسيمات عدَّة عند الفقهاء
والأصوليين، انطلاقاً من الدلالة الوضعية، إذ كان للمذهب الحنفيِّ الأثر الواسع
والبالغ في تمييز المعنى وتقسيمه بتفصيلٍ مميِّز.

فالتصنيفات التي وضعها العلماء العرب سواء كانوا من اللغويين أو
الأصوليين في علم الدلالة، هو دليل يقينيّ على محاولة فهم النصِّ القرآنيِّ ودلالاته
ومفرداته، ويضيق بنا الحال هنا للإشارة إلى جميع التصنيفات، وسنشير إلى ما يخدم
بحثنا.

(١) ينظر: ابن قدامة المقدسيِّ، موفَّق الدين بن قدامة (٥٤١هـ-٦٢٠هـ): روضة الناظر وجنة
المنائر، الدار السلفية، الجزائر، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٤.

رابعاً: التداوليّة

إنَّ المتَّبِعَ للدرس التداوليّ يلحظ أنَّه من أحدث الدراسات اللغويّة اللسانيّة، الذي كان له الوقع الكبير في الدرس اللسانيّ المعاصر خاصّة، وقد ارتبطت التداوليّة بما يسمّى بالعلامات التي تعدُّ جزءاً لا يتجزّأ من علم السيمياء، هذا ما أشار عبد القاهر الفهرريّ في معنى قوله: من خلال المعجم «أنَّ مصطلح التداوليّة (Pragmatics) جعله مرادفاً للسميائيّات، ويعالج الرموز اللغويّة وغير اللغويّة»^(١).

وأوّل من أشار إلى هذا المفهوم (تشارلز موريس)، إذ عدّها جزءاً من السيميائيّة وأحد مكوناتها، تهتمُّ بدراسة العلاقة بين العلامات، وبين مستعملها أو مفسّرِها (متكلّم، سامع، قارئ، كاتب...)^(٢)، إضافةً إلى ذلك، يقول الجيلاي دالاش: «إنَّه تخصّص لسانيّ يدرس كيفيّة استخدام الناس للدلالة اللغويّة في صلب أحاديثهم وخطاباتهم (...) هي لسانيّات الحوار أو الملكة التبليغيّة»^(٣)، فاللسانيّات التداوليّة هي الدراسة التي تبحث في بنية الخطاب، انطلاقاً من سياقها الذي يحدّد المعنى، التي تُسهّم في ربط الدوال بمستعملها، وظروف استعمالها الذي يحقّق ما يسمّى بتفسير الخطاب.

وقد تفرّعت التداوليّة إلى خمسة موضوعات أساسيّة، تتمثل في: أفعال الكلام، الحجاج، الملفوظة، التفاعليّة والسياق، ويمكن أن نوجزها كالآتي:

(١) ينظر: عبد القاهر الفهرريّ: المصطلح اللسانيّ، الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيّات، تونس، ١٩٨٦م، ص ٥٥٢.

(٢) خليفة بوجادي: في اللسانيّات التداوليّة مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربيّ القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٢، ص ٥٥.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ٥٨.



١. أفعال الكلام:

انطلاقاً من أن لغة عدّة وظائف، ظهر الاهتمام بها يسمّى بالأفعال الكلامية، وقد تبنّى هذه الفكرة اللغويّ (جون أوستين) الذي ألف كتاباً عنونه بـ(كيف نقوم بالفعل بالأقوال)، «إذ تشمل نظرية أفعال الكلام منجزاً مهماً لجون أوستين (Austin)، حيث صاغ مجموعة من المفاهيم التقنية الخاصة المبتكرة، مثل: الفعل الإنجازي، وفعل القصد بالقول، والموقفية وهي تتكئ على أسس التفريق بين أنواع أو مستويات للمعنى لا تتوفر حدسياً»^(١)، أي إنّ الفرد حينما يحاول التعبير عن أغراضه لا ينتج أفعالاً مخصوصة، فكلُّ قول هو فعل بحدّ ذاته، والقول يُنتج أفعالاً، من تلك الأفعال الطلب الأمر، النهي، الوعد والوعيد، الإخبار، التصريح.

ميّزها سيرل لأربعة أقسام^(٢): «الفعل القضويّ (الإحاليّ والجمليّ)، فعل التلفُّظ (الصوتيّ والحركيّ)، الفعل الإنجازيّ (على نحو ما فعل أوستين)، الفعل التأثيريّ (على نحو ما فعل أوستين).. أضاف الأخير الأوامر الإلزامية (أفعال التعهّد)، التصريحات، الإنجازات...»^(٣).

٢. الحجاج:

«هو مجموع الوسائل اللفظية، يشكّلها الكلام للتأثير في المخاطبين لأجل عملهم على الرضوخ لدعوى ما، وتغيير أو دعم التمثلات والآراء. ينسبها لهم، أي

(١) ثروت موسى: في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيوررات التأويلية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٨م، ١٤٣٩هـ، ص٤٠.

(٢) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص٨٠.

(٣) المرجع نفسه.

يوجّه الطرق التي ينظرون بها، أو يثير سؤالاً حول مُشكِـل مُعْطى^(١)، فالحجاج هو كلُّ كلام يروم التأثير على المخاطبين بتقديم الحجج والأدلة، إمّا لدعم دعوى ما، أو نقضها.

٣. الملفوظية:

لقد أشار لهذا المصطلح شارل بالي (١٨٦٥-١٩٤٧) في كتابه (اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية)^(٢)، وهي تستلزم وجود المتحدث والمخاطب في زمن ومكان محددين، ولا غرو أن هناك من يفرّق بين الملفوظ والملفوظية، فالملفوظ هو: الوحدات اللسانية الحاملة للمعلومات، فلا تكون على مستوى مرجع الخطاب، وإنّما على مستوى لافظه^(٣)، أمّا الملفوظية، فهي: «فعل إنتاج ملفوظ لساني»^(٤).

٤. السياق والتفاعلية:

لو تأملنا السياق عند الدارسين من أمثال فان دايك، فيرث، فرنسواز أرمينكو، نجدهم قد تطرّقوا إلى السياق اللغوي وغير اللغوي؛ لأنّ الدرس التداولي ينصبُّ حول مدى ارتباط النصّ بالسياق، إذ السياق التفاعلي، على سبيل المثال لا الحصر، هو ما يركّز على تبادل الأدوار بين المتخاطبين والتفاعل فيما بينهم.

(1) Ruth Amossye: L'argumentation dans le discours, Armand Colin, Paris, 2010, P. 36.

(٢) جاب سيرفوتي: الملحوظة، دراسة، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ط، ١٩٩٨، ص٧.

(3) Cathrine Rerbrat: Orechion, La connotation, Presses Universitaires de Lyon, thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977, P. 104.

(4) Jean Caune: Esthétique de La Communication, Que Sais je puf, 1ere edition, 1997, P. 98.

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحققين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسانيّة تداوليّة

ومن خلال ما سبق، هو تلك الدراسة التي تنصبُّ على الاهتمام والقدرة التواصلية بين المخاطبين، هو «مجموع القواعد التي تُمكن مُستعمل اللغة من إنتاج عبارات لغويّة سليمة، وفهماها في مواقف تواصلية معيّنة، فُصد تحقيق أغراض معيّنة»^(١)، دون إهمال لقدرات الفرد النحويّة والتداوليّة.

وقبل أن نخوض في غمار مدونتنا دراسةً وتحليلاً، لا بدّ من الإشارة والتنويه إلى أهمّ أساس في بيان الأحكام الشرعيّة واستنباطها استنباطاً صحيحاً، وأيضاً هو أساس المحاور الخمسة التداوليّة آنفة الذكر، ويتمثل في:

مطلب المقصدية:

«هي المسلّمة الأساسيّة التي تحدّد شروط الحقّ في الكلام، والانخراط في أي مشروع تواصلٍ لغويّ، والحقّ في الكلام (...) يتكوّن من مبدئين على الأقلّ، هما:

١. مبدأ التفاعل: ويتمظهر عبر آليتين: التآثر والتأثير (...)، فكلُّ فعلٍ كلاميٍّ يندرج في إطار التآثر والتأثير بين المتخاطبين.
٢. مبدأ الانسجام والملاءمة، أو التوافق النفسيّ والسياقيّ^(٢).

فالمقصدية في أي خطاب تعدُّ اللبنة الأساسيّة في بيان المعنى، إذ يعدُّ المعيار

(١) ينظر: أحمد المتوكّل: الوظيفة بين الكليّة والنمطيّة، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط١، ٢٠٠٣، ص١٩.

(٢) مسعود صحراوي: الأفعال المنتظمة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربيّ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٥١.

الأساسي الذي قدّمه التداوليّون لنجاح المقصدية مبدأ التفاعل، إذ إنّ كلّ فعل كلامي لا بدّ من أن يحقّق عنصر التأثير والتأثير بين المتخاطبين، أمّا مبدأ الانسجام فيُشترط أن يحقّق التوافق النفسي والسياسي، بحسب الموضوع الذي يحتويه الخطاب^(١).



(١) نضيرة بن زايد: التأويل والمعنى عند الفقهاء والمفسّرين من القرن الثاني الهجريّ إلى القرن الثامن الهجريّ، دراسة لسانية تداوليّة، رسالة دكتوراه، جامعة محمّد لمين دباغين، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص ١٤٠.



المبحث الثاني

المعنى عند فخر المحقِّقين

الفقيه محمَّد بن الحسن بن يوسف الحليِّ

إنَّ الدارس والمهتم بقضيَّة المعنى عند اللغويِّين، وعند الأصوليِّين خاصَّة، يجد بعض الاختلافات في تقسيم المعنى، لكنَّ هذا الاختلاف ليس بمعنى التناقض، بل لرفع الحرج في بعض السياقات، على ألاَّ يؤدي إلى تأويلٍ خاطئ.

لأنَّ العلاقة بين اللفظ ومعناه، يشكِّلان قضيَّة دارت حولها مناقشات ومناظرات، سواء عند القدامى أو المحدثين، فالمعنى قُسم بين ما هو ظاهر وما هو باطن، كما قُسم اللفظ؛ إذ تطرَّق فخر المحقِّقين محمَّد بن الحسن الحليِّ إلى اللغة من حيث كونها توقيفيَّة أو اصطلاحية، ووجوب العلم بها بقوله: «يجب معرفة اللغة على الكفاية؛ لأنَّ الشرع مستفاد من القرآن والسنة، أو ما يرجع إليها، كالقياس عند القائلين به، وهما لغويَّان، فيتوقَّف على معرفة اللغة، ومعرفة واجبه على الكفاية...»^(١)، فقضيَّة اللغة عند الأصوليِّين واللغويِّين، على حدِّ سواء، هي وعاء للفكر، ومنها دقَّة النظر الأصوليِّ في تصوُّر اللغة، بدءًا بتقسيم الألفاظ:

(١) محمَّد بن الحسن بن يوسف الحليِّ: نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول، تحقيق وتعليق الشيخ حميد رمح الحليِّ، العتبة الحسينيَّة المقدَّسة، مركز العلامة الحليِّ، ط١، ٢٠١٨م/ ١٤٣٩هـ، ص ٧٣.

١. تقسيم الألفاظ

لا غرو أن الألفاظ قُسمت وفقاً لدلالاتها، وهذا ما نجده عند اليونانيين، وقد فصل العرب في ذلك، فالدلالة الوضعية قُسمت إلى دلالة لفظية (مطابقة وتضمن)، ودلالة غير لفظية (دلالة التزام).

وقد وضح لنا ذلك فخر المحققين، من خلال بيان المستوى النحوي للفظ، مثلما هو الحال عند النحاة أمثال (سيبويه، وابن مالك)، فاللفظ إما فعل أو اسم أو حرف.

«إنَّ اللفظ إن دَلَّ على الزمان المعين بصيغته، فهو فعل، وإلا فهو اسم إن استقلَّ بالدلالة، وإلا فهو حرف»^(١)، وتأكيد ذلك ما ذُكر في كتب النحو، وعلى سبيل المثال ما أشار إليه (ابن أجيروم) أن «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف»^(٢).

فضلاً عن هذا، فقد أبان فخر المحققين العلاقة بين اللفظ والمعنى، مع تقسيم اللفظ من حيث المعنى الذي يدلُّ عليه، سواء لوحدة في المعنى، أو لكثرة في المعنى، أي إنَّه يتفق مع المعنى، ويكونان لنفسه، أو لتعدد واشتراك، فقسم اللفظ من حيث المعنى إلى أربعة أقسام:

أ. أن يتحداً معاً، فإن منع لنفس تصور المعنى من نوع الشركة، فهو العلم كزيد المشار إليه، والمضمر ك(هو)، وليس مطلق المضمر متشخصاً، بل عائد إلى الشخص.

(١) محمد بن الحسن بن يوسف الحلبي: نهاية المأمول في الشرح مبداي الأصول، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢) محمد بن صالح بن عثمان بن عثيمين: شرح الأجرومية لابن أجيروم، مراجعة وتحقيق وخرج شواهد أشرف بن علي بن خلف، دار البصيرة، الإسكندرية، مصر، د.ط، د.ت، ص ٤٣.

فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحققين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسانيّة تداوليّة

ب. أن يتكثراً معاً، وهو الألفاظ المتباينة، سواء كانت المعاني متضادّة كالسواد والبياض، أو كان بعضهما صفة للبعض، كالسيف والصارم، أو صفة للصفة، كالانسان والفصيح.

ج أن يتكثّر اللفظ خاصّة، وهي الألفاظ المترادفة.

د. أن يتكثّر المعنى خاصّة، فإنّما أن يكون قد وُضِعَ أوّلاً للمعنى، ثم نُقِلَ إلى غيره، أو وُضِعَ لهما دفعة واحدة^(١).

نستخلص أنّ اللفظ والمعنى يتحدان بشروط، هي إذا كان المعنى الذي يحمله اللفظ دون مناسبة أو سياق، فهو معجمي (مرتجل)، مثل قولهم زيد عند الإشارة إليه، أو إن كان مضمراً. أمّا إذا كان هناك سياق، فهو يدلُّ دلالة ثانية، مثل قولهم: (كجعفر) الموضوع الأوّل للنهر الصغيرة^(٢)، نتبيّن من هذا القول إشارة إلى الدلالة اللغويّة والدلالة العرفيّة، فالمتبّع لهذا القول يُدرك الغاية من الاهتمام بقضيّة اللفظ والمعنى والعلاقة بينهما، إضافةً إلى الاستعمال من خلال ما يُعرَفُ بالمناسبة (السياق)، لأجل فهم النصِّ الدينيِّ، ويشير إلى ظاهرة الترادف في اللغة من خلال تعدّد الألفاظ لمعنى واحد، وفي هذا إثبات من طرف فخر المحققين لقضيّة الترادف في اللغة، مع وجود فريق ناكِر لهذا الرأي.

فالألفاظ والمعاني لا بدّ أن ننظر إليها من زوايا عدّة، منها ما كان باعتبار وضع اللفظ للمعنى، من خلال العام والخاص والمشارك اللفظي، إضافةً للتضاد الذي هو ضمن المشارك اللفظي، إذ كلُّ تضاد مشترك لفظي.

(١) محمّد بن الحسن بن يوسف الحلّي: نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول، تحقيق وتعليق

الشيخ حميد رمح الحلّي.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

كما أشار في ضمنيات حديثه عن الدلالة اللغوية والعرفية والشرعية، ويُنَّ أن اللفظ في معناه يحمل معنى الحقيقة، ومعنى المجاز، مثل قولنا: هذا أسد في المعنى الحقيقي الذي وُضِع له في الدلالة اللغوية، ومجاز إذا كان السياق خلاف الأول، كقولنا: زيد أسد، فالقول بالمجاز هو إقرار بوقوعه، وهنا أيضاً يُعَدُّ فخر المحققين مَنْ أثبتوا وجوده. مثلما نجد الشوكاني الذي يقول بالمجاز في اللغة بقوله: «... وما أظنُّ مثل أبي عليّ الفارسيّ يقول ذلك (عدم وقوع المجاز)، فإنَّه إمام اللغة العربيَّة الذي لا يخفى على مثله مثل هذا الواضح البيّن الظاهر الجليّ، وبما أنَّ المجاز واقع في لغة العرب، فهو أيضاً واقع في الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعاً كثيراً، بحيث لا يخفى إلا على مَنْ لا يفرِّق بين الحقيقة والمجاز، وقد روى عن الظاهريَّة نفيه في الكتاب العزيز، وهذا بأول مسائلهم التي جمدوا فيها جموداً ياباه الإنصاف، وينكره الفهم، ويحدِّده العقل^(١)، فالمجاز واقع في اللفظ إذا توافرت القرائن عند استعمالها في غير ما وُضِع له الأصل من خلال الدلالة اللغوية.

٢. تقسيم اللفظ باعتباره قوَّة دلالاته وضعفها

انتقل بنا فخر المحققين من الدلالة الوضعية، والدلالة باعتبار وضع اللفظ للمعنى أين تطرق إلى المشترك اللفظي والتضاد، ومن ثمَّ إلى استعمال اللفظ في المعنى من خلال الحقيقة والمجاز.

أمَّا عن تقسيمات اللفظ من حيث القوَّة أو الضعف، فقد قَسَمَه إلى قسمين، هما: المجرى والنص، والتي تعدُّ من صيغ الخطاب عند الفقهاء والأصوليين على حدِّ سواء باختلاف مذاهبهم، إذ قُسِّمَت ما بين خفيّ وظاهر، أي ما يحتاج إلى تأويل، وآخر نصٌّ يُفهم من ظاهره، نذكرها على الترتيب.

(١) محمد بن عليّ بن محمد الشوكاني: إرشاد الفحول، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م، ص ٢٣.

أ. الظاهر.

ب. النص.

ت. المفسر (المبين).

ث. المحكم.

ج. الخفيِّ.

ح. المشكل.

خ. المتشابه.

مَّا سبق نَتَبَيَّنُ أَنَّ فخر المحقِّقين تطرَّق إلى قسمين رئيسين، هما:

٣. النصُّ والمجمل

النص: هو «أنَّ اللفظ إمَّا أن لا يَحْتَمِلُ غير ما فهم»^(١)، فلو رجعنا إلى معنى النصِّ في اللغة، فهو: «بمعنى الظهور (...). تقول العرب نصت الظبية رأسها إذ رفعتها»^(٢). فمعنى النص هنا هو الظهور أصالةً، وفي اللفظ الذي لا يَحْتَمِلُ إلَّا القصد المراد في ظاهره، أي لا يَحْتَمِلُ معنىً ثانيًا.

وهذا يرجع إلى أنَّ بعض المفردات القرآنيَّة معناها ظاهر في نصِّها، كما أنَّ النصَّ والظاهر هما ما يشتركان في مُطلق المعنى الظاهر في أصله، في حين أنَّ المحكم يجمعها، إذ إنَّ «المحكم لم يرد ضمن عناصر الخطاب بالنسبة للمستمع؛ لأنَّهم (المتكلمين) رأوه

(١) فخر المحقِّقين: المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) أبو حامد الغزاليِّ: المستصفى من علم الأصول، مطبعة مصطفى محمَّد، ط ١،

١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، ج ١، ص ١٥٧.

إمّا داخل في النصّ أو الظاهر.. وعند الحنفيّة هو ما ليس فيه احتمال التأويل ولا احتمال النسخ والتبديل^(١)، أي إنّ النصّ يحتل أولى المراتب في فهم الخطاب، ومن ثمّ الظاهر، لكن المحكم هو المتقن المحدّد في معناه من المفردة، وهو إمّا أن يكون ضمن النصّ أو ضمن الظاهر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٢) (سورة الضحى، الآية ٩)، المعنى هنا محكم مخصّص، وقد ورد عن الرسول ﷺ فضل كفالة اليتيم، قوله: «كافل اليتيم أو غيره، أنا وهو كهاتين في الجنة»^(٣)، وأشار بالسبابة والوسطى، فهذا الأخير هو فعلٌ كلامي.

أمّا عن ذكر فخر المحققين للمجمل، فهو على سبيل التفريق بين ما هو مُحكم، ونصّ ظاهر، وأقرّ أنّ المجمل والمؤوّل يُرادف المتشابه بقوله: «... وكذا يُطلق المتشابه على المجمل والمؤوّل»^(٤)، فهذا القول هو توضيحٌ جليٌّ أنّ المعنى يتأرجح بما يسمّى عند الجمهور بالظاهر الذي لا يحتمل معنًى ثانياً، ومعنى يندرج ضمن مصطلح التأويل الذي يحتمل معنيتين فأكثر، ويقع فيه الإشكال في ترجيح أي المعاني أقرب.

- (١) علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، (ت ٧٣٠ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة جديدة بالأوفيسست ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م، ج ١، ص ٥١.
 (٢) سورة الضحى رقم: ٩٣، الآية رقم ٠٩.
 (٣) النيسابوري: صحيح مسلم تح: أحمد زهرة، أحمد عناية دار الكتاب الجديد، د. ط رقم ٧٤٥٩، ص ١٢١٨.
 (٤) فخر المحققين: نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول، ص ٨٠.

النتائج

١. قضية المعنى من أهمِّ الظواهر ذات الصلة بالجانب العقديِّ والفلسفيِّ واللغويِّ، إذ احتلَّت مكانة في جميع العلوم الإنسانيَّة.
٢. إنَّ فخر المحقِّقين في بحثه عن كفيَّة استنباط الأحكام الشرعيَّة، حاول التركيز على بيان مقصد الشارح، من خلال التفريق بين المعاني الظاهرة والخفيَّة في النصِّ الشرعيِّ.
٣. أمَّا في الجانب التداوليِّ، فهو لم يصرِّح تصرُّحاً جلياً بأسس التداوليَّة، ولكنَّه بيَّن ذلك من خلال ضرورة الاهتمام بالجانب الدلاليِّ، بدءاً بالدلالة اللغويَّة والشرعيَّة والعرفيَّة. هذا على مستوى فهم المعنى، وليس من خلال الأفعال الكلاميَّة التي أشار إليها في مبحث خاص.
٤. اهتم بالظواهر اللغويَّة التي تُسهِّم في استنباط الأحكام الشرعيَّة الصحيحة من ذلك المشترك اللفظيِّ، والتضاد، مع التنبيه على أنَّ المشترك في سياقات معيَّنة (المناسبات) للخطاب يمكن أن يحمل على المجاز هذا الأخير الذي يعدُّ من أهمِّ إستراتيجيَّات عمليَّة التأويل.



قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

- أبو الحسن عليّ بن محمّد الجرجانيّ (٧٤٠هـ-٨١٦هـ): التعريفات، دار التونسية، د. ط، ١٩٧١.
- ابن قدامة المقدسيّ، موفق الدين بن قدامة (٥٤١هـ-٦٢٠هـ): روضة الناظر وجنة المناظر، الدار السلفيّة، الجزائر، ط ١، ١٩٩٤ م.
- ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النجار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت، ج ١.
- أبو حامد الغزاليّ: المستصفى من علم الأصول، مطبعة مصطفى محمّد، ط ١، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧ م.
- أبو هلال العسكريّ: الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٧٩.
- أحمد المتوكلّ: الوظيفة بين الكلية والنمطيّة، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط ١، ٢٠٠٣.
- ثروت موسى: في التداوليّات الاستدلاليّة قراءة تأصيليّة في المفاهيم والسيرورات التأويليّة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط ١، ٢٠١٨ م/١٤٣٩هـ.

**فلسفة المعنى وقراءة النصِّ الدينيِّ عند فخر المحققين في نهاية
المأمول في شرح مبادئ الأصول دراسة لسانيَّة تداوليَّة**

- خليفة بوجادي: في اللسانيَّات التداوليَّة مع محاولة تأصيليَّة في الدرس العربيِّ القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٢.
- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشير، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١٢.
- عبد القاهر الفهرريِّ: المصطلح اللسانيِّ، الملتقى الدوليِّ الثالث في اللسانيَّات، تونس، ١٩٨٦م.
- علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاريِّ (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب العربيِّ، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- محمَّد بن الحسن بن يوسف الحلبيِّ: نهاية المأمول في الشرح مبادئ الوصول، تحقيق وتعليق الشيخ حميد رمح الحلبيِّ، العتبة الحسينيَّة المقدَّسة، مركز العلامة الحلبيِّ، ط ١، ٢٠١٨م / ١٤٣٩هـ.
- محمَّد بن صالح بن عثيمين: شرح الأجرومية لابن أجيروم، مراجعة وتحقيق وخرَّج شواهد أشرف بن عليِّ بن خلف، دار البصيرة، الإسكندريَّة، مصر، د.ط، د.ت.
- محمَّد بن عليِّ بن محمَّد الشوكاني: إرشاد الفحول، مطبعة الحلبيِّ، القاهرة، ١٩٣٧م.
- محمود فهى زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربيَّة، بيروت، د.ط، د.ت.
- مسعود صحراوي: الأفعال المنتظمة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربيِّ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، ٢٠٠٣.



- نضيرة بن زايد: التأويل والمعنى عند الفقهاء والمفسرين من القرن الثاني الهجري إلى القرن الثامن الهجري، دراسة لسانية تداولية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد لين دباغين، ٢٠١٨-٢٠١٩.
- النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق أحمد زهرة، أحمد عناية، دار الكتاب الجديد، د.ط.

- Cathrine Rerbrat: Orechion, la connotation, presses universitaires de Lyon, thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977.
- Jean Caune: Esthétique de la communication, que sais je; puf, 1ere eduction, 1997.